

مصطفى شوقي وشركاه

تقرير تأكد مستقل عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

إلى السادة/ مساهمي شركة العبوات الطبية
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة شركة العبوات الطبية
"شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن
الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين
والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح في تقرير الشركة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، كما أن مسئولية
الإدارة تمتد إلى تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تتخصص مسئوليتنا في اختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بمعرفة إدارة
الشركة وإبداء استنتاج في ضوء الاختبارات التي تم أداؤها، وقد قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد
الحوكمة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات
مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط
وأداء عملية الاختبار للحصول على تأكيد بأن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خالي من أية تحريفات هامة
ومؤثرة.

ويشمل اختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة
والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على
المستندات عندما يكون ذلك مناسباً.

ونحن نرى أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وقد قامت إدارة الشركة بالإفصاح بتقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطتها من عدم تشكيل اللجان
أو تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للدليل الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية
رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦.

وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على تكليف إدارة الشركة، وليس لأي غرض
آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج

ومن رأينا أن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المشار إليه أعلاه يعبر بوضوح في جميع جوانبه الهامة عن
مدى التزام الشركة بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ استناداً إلى التعليمات
الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين
المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

القاهرة في: ١٨ أبريل ٢٠١٩

